برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ٢٠٠١/٥/١٨

تقارير التقييم

البند ٣ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن التقييم المرحلي للبرنامج القطري للهند (١٩٩٧-٢٠٠١)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2001/3/3
2 April 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE):	Mr A. Wilkinson	رقم الهاتف: 066513-2029
موظف التقييم (OEDE):	السيدة مها أحمد	رقم الهاتف: 066513-2223

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

كانت هناك جهود جادة لإدخال المنهج الجديد للبرامج القطرية في إعداد هذا البرنامج القطري للهند، تمثلت في ثلاثة أنشطة. ثم اقتصرت هذه الأنشطة على نشاطين فقط أثناء تنفيذ البرنامج، حتى يمكن تحقيق قدر أكبر من التناسق وزيادة المرونة في استخدام الموارد. وقد أدخل البرنامج القطري تغييرات على أنشطة **البرنامج** في المجالات المقررة، بأكثر مما حدد أنشطة جديدة مستهدفة لتدخله. وكان ذلك أمرا منطقيا، حيث أن المجالات البرامجية الحالية تعطي فرصا واسعة لمتابعة أهداف البرنامج القطري. وقد بذلت جهود جادة لإدخال المناهج التي تعكس تطورات سياسات **البرنامج** في بعض المجالات مثل الالتزام بقضايا التمايز بين الجنسين، والتأثير الإنمائي (تكوين أصول للأسر الفقيرة) ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها. وكانت النتيجة، أن ٩٥ في المائة من المستفيدين من البرنامج القطري ينتمون إلى النساء والأطفال المحرومين من الأمن في الهند. ويتسق تركيز البرنامج القطري وأهدافه مع سياسات المعونة الغذائية والتنمية. وكان أداء البرنامج القطري طيبا في استجابته إلى الكوارث الطبيعية المحلية، من خلال الإسراع بأنشطة التنمية.

وقد اعتمد **البرنامج** في تحقيق النتائج المرجوة على شركائه ليسهموا في عمليات التنفيذ المحلية، وعلى الأخص الوكالات الحكومية على مستوى الدولة، وهي المشاركة التي ارتفع مستواها من خلال الشراكة مع الوكالات الأخرى، وبالأخص المنظمات غير الحكومية. ولاشك أن مساعدة الشركاء على تحسين أدائهم، يتطلب مدخلات هائلة من الوقت اللازم للتخطيط والمشورة والرصد، سواء من جانب موظفي **البرنامج** أو من جانب الخبراء الاستشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النجاح في تنفيذ البرنامج القطري يتطلب المزيد من اللامركزية على مستوى الدولة، الأمر الذي يتطلب على الأرجح توسعا كبيرا في المكتب القطري. والمفروض أن تؤدي المشاركة مع وكالات التمويل الأخرى إلى زيادة المتاح من الموارد غير الغذائية.

الاستنتاج المقترح

أخذ **المجلس** علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم هذا (WFP/EB.2/2001/3/3). كما أخذ علما بالتدابير التي اتخذتها الإدارة بشأنها حتى الآن كما هو مبين في وثيقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.2/2001/INF/9). ويحث **المجلس** اتخاذ المزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الملاحظات التي أثيرت في أثناء النقاش.

الغرض من التقييم

١- الغرض من البعثة هو تقييم منهج البرنامج من حيث ترابطه وتركيزه وتكامله ومرونته، من أجل إصدار توصيات بشأن مخططات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية، في المستقبل، والمساءلة أمام المجلس التنفيذي. ويركز التقييم أساسا على صياغة البرنامج القطري وتنفيذه ككل.

معلومات أساسية ومسوغات تقديم المساعدة

الأمن الغذائي القطري

٢- تعتبر إمدادات الأغذية في الهند آمنة على وجه الإجمال. فإنتاج حبوب الأغذية يزيد بأكثر من معدل زيادة السكان. ومنذ عام ١٩٩٣، والمخزونات الرسمية من حبوب الأغذية تزيد بصورة مرضية عن مستوى "الحد الأدنى للمخزونات الاحتياطية"، بل إن المخزونات التي تتراوح بين ٣٠-٤٠ مليون طن في الفترة الأخيرة، تقرب من ضعف الحد الأدنى المعتاد.

الأمن الغذائي الأسري

٣- ظلت الهند لعدة سنوات تواجه مفارقة غريبة تتمثل في انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الوقت الذي يزيد فيه إنتاج حبوب الأغذية بسرعة، وتتمتع فيه أسواق الحبوب بمخزونات كبيرة. فهناك مشكلة خطيرة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. فالهند بها أكبر عدد في العالم من الفقراء ومن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. فأكثر من نصف الأطفال دون الرابعة يعانون من سوء التغذية من حيث الوزن بالنسبة للعمر. كما أن ٣٠ في المائة من المواليد الجدد أقل بكثير من الأوزان الطبيعية، و٦٠ في المائة من نساء الهند يعانين من فقر الدم. ولاشك أن متوسط استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية في المناطق الريفية الآن، وهو ٢ ١٥٠ سعرا حراريا مقابل الاحتياجات المقررة على مستوى الهند، وهي ٢ ٤٠٠ سعر حراري، علامة على الفجوة الواضحة في التغذية.

٤- وإذا كانت هناك عدة مشكلات تتعلق باستهلاك الأغذية، فإن السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي هو عدم وجود فرصة للحصول على الطعام بسبب الفقر. فالنقص المزمن في هذه الفرص ينبع من انخفاض الدخول، الذي يرجع بدوره إلى نقص المدخلات الزراعية الأساسية، وانخفاض الدخل الزراعي، وقلة المصادر البديلة للدخل في الريف. أما انعدام الأمن الغذائي المرحلي فينجم عن التفاوت الموسمي في توافر الأغذية والحصول عليها، ومن الكوارث الطبيعية أيضا. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي في الأغلب على هؤلاء الذين لا يملكون دخلا كافيا يضمن لهم طعاما مناسبا، وعدم كفاية الأصول أو الآليات الأخرى التي تفيد في مواجهة حالات النقص الحاد في الأغذية.

الأولويات القطرية للأمن الغذائي

٥- منذ استقلال الهند في عام ١٩٤٧، وصناع السياسات هناك يعطون أولوية قصوى لضمان الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من سكانها. وقد زاد إنتاج حبوب الأغذية باستخدام الابتكارات التكنولوجية في الزراعة. كما حظي الأمن

الغذائي بدعم من نظم لإدارة الأغذية وتوزيعها بطريقة شاملة، بالإضافة إلى العديد من شبكات الأمان المختلفة، بما في ذلك برامج للأشغال العامة الضخمة.

٦- واشتملت السياسة الوطنية للأغذية على برنامج للتوريدات الحكومية للأغذية، أعطى عنصر استقرار للأسواق، بتحديده لأسعار الشراء ومحافظته على كميات كبيرة من مخزونات الحكومة من الأغذية. وتشمل تدخلات الحكومة التي بدأت منذ فترة طويلة في توريد الأغذية إلى الأسر، شبكة توزيع حكومية، توفر الأغذية بأسعار مدعومة، عن طريق محلات حكومية، والخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة، التي تقدم تغذية تكميلية، تحصل على دعم من **البرنامج**، والبرنامج الوطني لوجبات الظهيرة الذي يقدم إلى أطفال المدارس الابتدائية.

٧- وهذه الجهود طموحة للغاية في بعض جوانبها، فشبكة التوزيع الحكومية وحدها تمتص ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، "فلم يكن لها سوى تأثير نسبي محدود على التغذية بين الفقراء، نظرا للمشكلات الضخمة في تحديد المستفيدين الفعليين، وفي تنفيذ هذه الشبكة وتغطيتها"[(١)]، فهناك الآن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في الهند، أي ما يقرب من مواطن واحد بين كل ثلاثة مواطنين، مازالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، رغم البرامج الحكومية الهائلة.

٨- إن الحاجة إلى المعونة الغذائية الخارجية لا تنبع من نقص الأغذية على المستوى القطري، وإنما من نقص الموارد المالية اللازمة لاستخدام المخزونات الغذائية المتوافرة في برامج الحكومة، ومن النقص في الوسائل اللازمة للتدخل الحكومي.

٩- ونظرا لحجم مساعدات **البرنامج** الصغير نسبيا (أقل من ٠,٠٦ في المائة من المعونات الإنمائية الخارجية)، فإن الموارد المستخدمة لابد أن تسعى إلى إحداث تأثير فوق طاقتها، وأن تحشد موارد أخرى في النشاط المختار، لتضع أساسا لمناصرة هذا النشاط (مثل إحداث تغييرات في السياسات) وتشجيع مناهج مبتكرة في حل المشكلات الاستراتيجية.

استعراض البرنامج القطري

١٠- كان المجلس التنفيذي قد وافق على البرنامج القطري للهند في عام ١٩٩٧، لمدة خمس سنوات، تمتد حتى نهاية عام ٢٠٠٢، حتى يتسق هذا البرنامج القطري مع دورة تخطيط الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد وضع هذا البرنامج القطري على أساس مخطط الاستراتيجية القطرية الذي وضع في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤، وحصل على مخصصات قيمتها ١٨٢ مليون دولار لأنشطته الرئيسية. كما حصل على مبلغ قيمته ٦٨,٨ مليون دولار للأنشطة التكميلية، إذا توافرت الموارد لذلك. وكان المقصود من البرنامج أن يغطي ٤ ملايين مستفيد تقريبا.

١١- وأهداف البرنامج القطري هي:

- مكافحة سوء التغذية، والاستثمار في الموارد البشرية عن طريق الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة؛
- المساعدة في تحسين الأمن الغذائي الفوري لمجموعات مستهدفة مختارة، واستثمار الأموال المتولدة – بمشاركة هذه المجموعات – في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لها؛

(١) Wasting Away-the Crisis of Malnutrition in India البنك الدولي، ١٩٩٩، الصفحة رقم ٢.

- تعظيم المشاركة النسائية الإيجابية في مشروعات **البرنامج**؛
- تكريس الجهود للإدارة المشتركة للغابات، ودعم هذه الإدارة؛
- المساعدة في تعزيز قنوات التوزيع من أجل حبوب الأغذية المنتجة محليا؛
- زيادة الإنتاج الزراعي وخلق فرص للعمل عن طريق شق القنوات، وتنمية المناطق المحيطة بالمشروعات، والتوطين في ظل مشروعات الري.

١٢- وقد صمم البرنامج القطري بحيث يشمل ثلاثة أنشطة إنمائية جوهرية: (١) دعم الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة؛ (٢) تحسين الأمن الغذائي في المناطق القبلية، من خلال مشروع تنمية الغابات القبلية؛ (٣) دعم التنمية الريفية، عن طريق مشروعات الري والتوطين. كما شمل التخطيط ثلاثة أنشطة تكميلية. وفي الوقت الحاضر، لا ينفذ سوى نشاطين رئيسيين، حيث أن النشاط الثالث انتهى في مارس/ آذار ١٩٩٨.

التقييم والاستنتاجات والتوصيات

المفهوم والتصميم

١٣- يعود الدعم الذي يقدمه **البرنامج** للنشاطين الموجودين في حافظته الحالية، إلى أكثر من ٢٠ عاما مضت. وكانت المشروعات طوال تلك المدة تراجع باستمرار، ويدخل عليها تحسينات، مع التغيرات التي طرأت على سياسات الحكومة و**البرنامج**. ومع ذلك، فإن العملية التي بدأت بمخططات الاستراتيجية القطرية في عام ١٩٩٤، وقادت إلى صياغة أول برنامج قطري للهند في عام ١٩٩٧، كانت مفيدة، وأدخلت بعض التغييرات الجوهرية في أنشطة **البرنامج** في ذلك البلد. كما بذلت جهود ملموسة لإدراج السياسات الحالية **للبرنامج** في البرنامج القطري.

١٤- وبشكل عام، فإن عملية البرنامج القطري للهند، أفضت إلى عملية برمجة على المستوى الاستراتيجي، تمشيا مع مبادئ **البرنامج** التوجيهية وسياساته. وعموما، فإن البرنامج القطري يعرض الخصائص المطلوبة لما يلي:

- **التكامل:** يتكامل البرنامج القطري للهند تكاملا جيدا مع أولويات حكومة الهند الاتحادية وحكومات الولايات المختلفة، وكذلك مع أولويات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى. فالخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة هي إحدى البرامج الاجتماعية الرئيسية لحكومة الهند لمكافحة سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الدقيقة بين الأطفال والأمهات الشابات. وهو عنصر رئيسي في سياسة الحكومة فيما يتعلق بالصحة والتغذية كما تتمثل في خطة العمل الوطنية للتغذية، وللالتزامات التي أعلنتها الحكومة في محافل السياسات الدولية. وكان **البرنامج** في مقدمة الجهات المتبرعة لبرنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة في الهند منذ عام ١٩٧٦، جنبا إلى جنب مع مؤسسة كير ومنظمة اليونيسيف، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي. فالدعم الذي يقدمه مشروع تنمية الغابات القبلية للإدارة المشتركة للغابات منذ وقت طويل، وهي السياسة التي بدأت منذ أوائل التسعينات، يجعل هذا الدعم جزءا هاما في سياسات الهند الحالية بشأن البيئة. كما تحظى هذه الأنشطة بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والبنك الدولي.
- **الترابط:** إن الأهداف والأغراض الأساسية للبرنامج القطري للهند هي أهداف بسيطة ومترابطة وسليمة من حيث المفاهيم. فالنشاطين الواردين في البرنامج القطري يكملان بعضهما، حيث يتعرضان لجوانب مختلفة من تحسين

الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة. فالخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة توفر تغذية تكميلية وخدمات للأطفال دون السادسة والأمهات الحوامل والمرضعات، بينما يركز مشروع تنمية الغابات القبلية على الأمن الغذائي الأسري بشكل عام. والخيط المشترك بين هذين النشاطين هو اهتمامهما بالمرأة، واستثمارهما في الموارد البشرية والاجتماعية.

- **التركيز:** لم يكتفي البرنامج القطري بالتركيز المتزايد على أشد الأحياء والقرى والمستفيدين حرمانا، بل إنه ركز موارده على وكالتين تنفيذيتين من أهم الوكالات الحكومية، وهما إدارة تنمية المرأة والطفل، وإدارة الغابات، بهدف دعم التغييرات المؤسسية والسلوكية في هاتين الإدارتين.
- **المرونة:** أثبت البرنامج القطري مرونته وقدرته على الابتكار، بتحويل الموارد الغذائية إلى الولايات التي تثبت حسن أدائها، وإلى الأنشطة التجريبية المتكاملة، وبإسراعه بالتصرف في حالات الكوارث الطبيعية. كما أنه عبأ قدرا كبيرا من الموارد غير الغذائية لتجربتها في نماذج جديدة.

١٥- ولم يحقق البرنامج القطري نجاحا كبيرا في الالتقاء بين برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة ومشروع تنمية الغابات القبلية، وهو هدف أعلن عنه أخيرا في البرنامج القطري للهند. ومع ذلك، فقد حدثت بعض الخطوات الإيجابية في هذا الالتقاء في الأحياء التجريبية وفي عدد من مراكز الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة، بمساعدة من الأموال المتولدة من مشروع تنمية الغابات القبلية. والصعوبة الرئيسية في هذا الالتقاء هي أن هذين النشاطين لا يتداخلان إلا في أحياء قليلة للغاية، أغلبها في ولايتي راجستان ومادهيا برادش الغربية. ففي كثير من الأحياء والقرى التي تستفيد من مشروع تنمية الغابات القبلية، نجد أن مؤسسة كير تساند أنشطة الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة أو أن هناك قرى ليست مؤهلة على الإطلاق للحصول على مساعدة من هذه الخدمات، لأن الكثافة السكانية فيها منخفضة للغاية بحيث لا تتفق مع القواعد التي وضعت على مستوى الهند للاستفادة من هذه الخدمات.

العمليات والتنفيذ

⇦ *الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة*

١٦- بدأت الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة عملها منذ عام ١٩٧٥. وقد صممت بحيث تقدم الخدمات الصحية الأساسية والتغذية والتعليم إلى النساء والأطفال الفقراء عن طريق مراكز على مستوى القرية. والبرنامج هو أول وأكبر برنامج في العالم من هذا النوع تدعمه الحكومة لرعاية الأطفال.

١٧- ويسعى برنامج الخدمات المتكاملة إلى تحسين الأمن الغذائي الأسري عن طريق: (١) تقديم أغذية تكميلية عالية الجودة إلى صغار الأطفال والحوامل والمرضعات المعرضين للخطر على الأخص؛ (٢) الاستثمار في التعليم قبل سن المدرسة، وتوعية الأمهات بأمور التغذية، ورعاية الطفولة والأمومة، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والحصول عليها.

١٨- قدم **البرنامج** دعمه إلى برنامج الخدمات المتكاملة في ست ولايات، هي: آسام، وكيرالا، ومادهيا برادش، وأوريسا، وراجستان، وأوتار براديش. ويبلغ عدد المستفيدين منه نحو ٢,٦ مليون شخص، ينتشرون في ٤٢ ٠٠٠ مركز موزعة على ٤٧ حيا. ويوفر **البرنامج** تغذية تكميلية لمدة ٢٥ يوما تقريبا في كل شهر، للأطفال دون السادسة والحوامل والمرضعات، بحصص غذائية منزلية، وحصص تؤكل في المواقع المختلفة.

١٩- والنتائج الإيجابية الفورية لتقديم حصص غذائية منزلية إلى الأسر التي يعاني أطفالها من سوء التغذية الحاد، وإطعام الأطفال بالوجبات المخلوطة التي صنعها **البرنامج** مع برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة – وهي مجموعة من الأغذية المخلوطة المضاف إليها عناصر غذائية دقيقة، والتي أطلق عليها اسم Indiamix – هي أحد المساهمات الملموسة لهذا البرنامج. والمقصود بتقديم الأغذية التكميلية هو جذب الأطفال والأمهات إلى مراكز الخدمات الإنمائية المتكاملة من أجل التوعية، وتمكين المرأة، وتنمية المجتمع المحلي، وهي مهمة صعبة تتجاوز مجرد تقديم الطعام للمحتاجين.

٢٠- ولم يكن التقدم سهلا. فقد واجه العاملون في هذه المراكز صعوبات في تحديد الأسر المعرضة للخطر، فلفترضوا أن جميع الأسر سوف تستفيد من هذه الأغذية التكميلية. وقد يؤدي تطبيق إجراءات مشددة في تحديد المستفيدين (كالتركيز على الأطفال دون الثالثة) إلى تخفيض أعداد المستفيدين، وبالتالي تخفيض الضغوط على العاملين في المراكز في تقديم الأغذية والخدمات. وقد يتسنى تحسين هذه القيود المشددة، بإعادة تركيز البرنامج القطري على عدد أقل من مناطق لها أولويتها القصوى، وتطبيق اللامركزية على المكتب القطري **للبرنامج**.

٢١- إن التركيز القوي على تحديد أكثر الاستراتيجيات فعالية في التحمل، ومساندة مثل هذه الاستراتيجيات الخاصة بالمجتمعات المحلية والأسر المهددة أكثر من غيرها، ولخلق الاستدامة، سوف يتطلب العمل على مستوى المجتمع المحلي، كما سيتطلب مشاركة هذا المجتمع المحلي على وجه الخصوص، مع الإحساس بالملكية. ولذا، فإن التعاون مع المنظمات غير الحكومية له أهميته البالغة من أجل نجاح الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة.

٢٢- يتوقف نجاح البرنامج الذي وضعه برنامج الأغذية العالمي مع الخدمات الإنمائية لرعاية الطفولة على العلاقات المؤسسية والشخصية وعلى مدى ما يخلقه العاملون في مراكز هذه الخدمات من إحساس بالملكية. فعندما يتوافر دعم ميداني جيد، يظهر الإحساس بالهدف والاتجاه. أما دون دعم قوي من الشركاء في المجالات الحساسة (برامج المراهقين، والتمكين، وتحسين طرق تحديد المستفيدين ورصدهم، والتدريب المحسن)، لا يحتمل أن تخرج أهداف البرنامج القطري إلى النور. وقد تحتاج العقود مع الشركاء إلى مراجعة لتركز بصورة أوضح على تلك العناصر من الخدمات الإنمائية التي يمكن أن تتحقق عمليا بدعم من **البرنامج**.

٢٣- لقد أجريت عدة تقييمات واستعراضات لبرنامج الخدمات الإنمائية لرعاية الطفولة على امتداد سنوات عديدة. ولاشك أن متابعة التقارير الأخيرة سوف يحدد العقبات التي تعترض إدخال التغييرات المقترحة. ولم تشأ البعثة أن تكرر الانتقادات الموثقة لبرنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة، واكتفت بالتركيز على العملية التي قام بها **البرنامج** في محاولته تصحيح العيوب والاستفادة من الفرص، بالطريقة التي وضحت في المنهج العام للبرنامج القطري.

٢٤- وتمثلت أهم مساهمات **البرنامج** في برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة في الطعام التكميلي المدعم (إنديامكس Indiamix) واتباعه لمنهج قائم على الأغذية في معالجة نقص العناصر الغذائية الدقيقة. ومع ذلك، فإن هناك أثرا سلبيا محتملا فيما لو اعتبر هذا الغذاء التكميلي عنصرا أساسيا في تغذية الطفل وليس عنصرا تكميليا يضاف إلى طعامه الكامل من الأغذية المحلية. ولذا فإن تقديم هذه الأغذية التكميلية ينبغي أن يكون مصحوبا بمساندة قوية من المعلومات والتوعية والاتصالات، كما بدأ بالفعل في عدد محدود من المواقع.

٢٥- **دور الجهات المانحة في برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة:** يوافق البنك الدولي، ومؤسسة كير، ومنظمة اليونيسيف أيضا على ضرورة إدخال تغييرات مؤسسية لمعالجة المشكلات العويصة التي يواجهها برنامج الخدمات الإنمائية المتكاملة، ولكنها تواجه مهمة شاقة في إعادة توجيه العملية الحكومية من القمة إلى القاعدة، وإعداد العاملين

في مراكز هذه الخدمات لكي يسهلوا عملية التغيير الاجتماعي وينقلوا الرسائل العملية اللازمة. ومع ذلك، فإن عمليات اللامركزية الحالية التي تدفعها الجهات المانحة والحكومات، قد تؤدي في المدى البعيد إلى تغييرات إيجابية ملموسة.

٢٦- وأهم إسهام **للبرنامج**، قد يكون إثارة وعي صناع السياسات، وبالأخص على مستوى الولاية، بالحاجة إلى الاستثمار في تغذية الأطفال في سنوات عمرهم الأولى، والمساعدة في تحسين عملية التنفيذ على أساس الخبرات التي اكتسبها **البرنامج** إقليميا وعالميا.

التوصيات

⇦ ***يوصى البرنامج بأن:***

- يواصل العمل مع الجهات المانحة وشركائه من المنظمات غير الحكومية في تحسين تصميم برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة وتنفيذ هذا البرنامج، حيث أن العديد من الجهات المانحة تعترف بالفعل بضرورة القيام بعملية إعادة تقييم جماعية لتركيز جهود هذه الجهات المانحة؛
- إعادة تركيز البرنامج القطري ليقتصر على عدد أقل من المناطق التي لها أولويتها القصوى، وهو ما سيساعد – إلى جانب لا مركزية المكتب القطري – في الخروج بمعايير مشددة لتحديد المستفيدين، وأن يوافق على مؤشرات معينة لرصد كل حي من الأحياء التي ينفذ فيها البرنامج بالإشارة إلى البيانات الناجمة عن تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، والمعلومات النوعية المساندة الآتية من المجتمعات المحلية ذات الصلة.

٢٧- ومن بين المسائل الأخرى التي تتطلب المزيد من انتباه **البرنامج** وشركائه: بناء قدرات الموظفين والمشرفين في مراكز الخدمات الإنمائية المتكاملة، وعمليات إدخال تغييرات سلوكية وتغييرات في الإعلام والتوعية والاتصالات، والدعم المؤسسي (وعلى الأخص لمؤسسات بنشاياتي راج Panchayati Raj وأعضائها من النساء)، وتعديل الاهتمام بحيث يتم التركيز على التغذية التكميلية للأطفال دون الثالثة تدريجيا خلال السنتين القادمتين.

⇦ ***تحسين الأمن الغذائي في مناطق القبائل عن طريق برنامج تنمية الغابات القبلية***

٢٨- ويركز النشاط الجوهري الثاني على الأمن الغذائي لقبائل الأفراد المنصوص عليها في الدستور والطوائف الاجتماعية المنبوذة في مناطق الغابات المتدهورة في ست ولايات. ويمثل مشروع تنمية الغابات القبلية ٤٥ في المائة تقريبا من البرنامج القطري للهند.

٢٩- بدأت مساعدة **البرنامج** إلى مشروعات الغابات في عام ١٩٧٢ في ماهاراشترا، وكان الهدف الأساسي من المساعدة هو دعم دوائر الغابات في إدارة هذه الغابات، وتقديم مساعدات قصيرة الأجل لأفراد القبائل المحلية. ولكن أهداف المشروعات ومناهجه الاستراتيجية تغيرت في أوائل التسعينات، عندما طرحت الهند مبادئ الغابات في خدمة المجتمع المحلي في إطار سياستها الجديدة للإدارة المشتركة للغابات. وفي الوقت الذي ظلت فيه حماية الغابات وإعادة تشجيرها هدفا رئيسيا، بدأ تطبيق التخطيط بالمشاركة من خلال الإدارة المشتركة للغابات ولجان حماية الغابات.

٣٠- ودعما لهذه العملية، قدم مشروع تنمية الغابات القبلية: (١) حصصا غذائية كتكملة مدعومة للأجور التي يتلقاها العاملون في الأنشطة الموسمية لدائرة الغابات؛ (٢) استثمارات إنتاجية بدعم من الأموال المتولدة خصما من استمارة

أجور إدارة الغابات (الممولة من ميزانيات حكومية). ويعاد توزيع هذه الأموال على مجتمعات محلية مختارة، لاستخدامها بالطرق التي تتفق عليها هذه المجتمعات والأحياء، وموظفي الحكومة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٣١- عند صياغة البرنامج القطري في عام ١٩٩٧، أدخلت تعديلات كبيرة على مشروع تنمية الغابات القبلية. فلم تصبح أنشطة المشروع متناثرة جغرافيا كما كان الحال من قبل، كما جمعت المشروعات المنفذة في ست ولايات في مشروع واحد (رقم ٥٥٦٩)[٢]. وقد أفضى هذا إلى نهج موحد، مثل توزيع وإدارة الأموال المتولدة من خلال خطط قروية صغيرة. كما أسفر عن زيادة المرونة في تخصيص الموارد بين الولايات، عندما سمح بإعادة تخصيص هذه الموارد إلى الولايات التي يكون أداؤها أفضل من غيرها. كما بدأت أنشطة تجريبية في اثنين من الأحياء لاستكشاف إمكانية تحقيق قدر أكبر من التآزر بين أنشطة مشروع تنمية الغابات القبلية وبرنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة.

٣٢- **مساندة خلق فرص عمل للأمن الغذائي في الأجل القصير:** إن تقديم حصص غذائية للعمال العاملين بأجر يومي في أنشطة الإدارات الحرجية، تزيد من الدخل ومن فرص الحصول على الأغذية (حيث أن الأغذية تسعر بأسعار زهيدة). كما أن الأجور الفعلية تزيد بمقدار الحصص الغذائية المدعومة (تمثل ما بين ١٥ في المائة و٢٥ في المائة من الأجر النقدي). أما الدخل الإضافي – في شكل زيوت أو بقول أو أرز أو قمح، فهو مناسب نظرا لعدم توافر هذه السلع وعدم جودتها في كثير من المناطق النائية.

٣٣- ويقدر مجموع المستفيدين بأكثر كم ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، ينتمون إلى نحو ٦٥٠ ١٢١ أسرة فقيرة. وقد تحقق الجزء الأكبر من أهداف التنفيذ الكامل التي نص عليها في عقود التشغيل بالنسبة لتوزيع الأغذية على العمال الحرجيين. ولكن هناك فروق ملموسة بين ولاية وأخرى، حيث حققت ولايات جوكارات ومادهيا براديش وأوريسا النتائج المطلوبة أو زادت عليها، بينما لم تحقق ولايات بيهار وراجستان وأوتار براديش سوى نسب تتراوح بين ٥٠ في المائة و٦٥ في المائة.

٣٤- ورغم أن الأرقام كانت مشجعة، فإن الحسابات الحكومية المراجعة في العام الماضي أوضحت عدة مسائل توحي بأن الأغذية لم تكن توزع دائما طبقا لما هو متفق عليه. فإحدى المسائل التي تثير القلق أن العدد المستهدف لأيام العمل والحصص الغذائية لكل عامل من العمال المستفيدين (١٠٥) قلما تحقق. فكمية العمل، وبالتالي كمية الحصص الغذائية الموزعة، تعتمد في أغلب الأحيان على إمكانية قطع الأخشاب والخيزران (كثافة الغابة). كما أن هناك ضغوطا لاستخدام أكبر عدد من العمال أثناء موسم الحراج القصير. والمشروعات الفردية موجودة بدرجة ما، ولكن الناس ينجذبون إلى فرص العمل بأجر، وإن لم يكونوا أشد الناس احتياجا.

٣٥- **استغلال الأموال المتولدة:** تقتطع إدارات الغابات مبالغ نقدية من استمارات الأجور، تتولد عنها أموال لاستثمارها في أنشطة تنمية القرى، التي لا يمكن مساعدتها بمعونات غذائية مباشرة (يصل مجموع هذه المبالغ إلى ١٥ مليون دولار تقريبا خلال السنوات الخمس من عمر البرنامج القطري). وقبل البدء في تنفيذ البرنامج القطري الحالي، لم يكن هناك سوى ولايتين من ست ولايات تستخدم التخطيط المفصل في القرى على أساس مشاركة المجتمعات المحلية. أما اعتبارا من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، فقد تمت صياغة ١٦١ خطة تفصيلية جديدة من بين ٤٣٩ خطة كانت مقررة، ومن المنتظر أن توافق اللجان على مستوى الولايات على أغلب هذه الخطط خلال هذا العام.

٣٦- مع ظهور خطط تفصيلية وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية، أصبحت إدارة مرافق الري والمياه تحتاج نصيبا متزايدا من الأموال المتوافرة. ومع ذلك، فإن سكان القرى لا يستفيدون بمقادير متساوية من استثمارات الري، التي

[٢] ظل مشروع جوجارات منفصلا، حيث أن مواصلة التدخل في الولاية لم تكن مضمونة.

تنحاز في أغلب الأحيان إلى أراضي المزارعين الأغنياء وذوي النفوذ. ولاشك أن ضمان حصول أفراد المجتمعات المحلية من الفقراء على فوائد الري، يظل مسألة مهمة في أي تنمية عادلة.

٣٧- إن الأنشطة الحرجية التي تستصلح الغابات أو تحميها أو تزرعها تساهم هي الأخرى في الأمن الغذائي على المدى البعيد. فالأرباح المتولدة عن حصاد الغابات تعود مرة أخرى إلى المجتمعات المحلية بمقتضى ترتيبات اقتسام الإيرادات المنصوص عليها في الإدارة المشتركة للغابات (٣٠ في المائة – ٨٠ في المائة). ومع ذلك، فإن ترتيبات الاقتسام والحصاد بحاجة إلى إيضاح، وإلى فهم من جانب إدارات الغابات والمجتمعات المحلية.

٣٨- لابد من التوسع في الأنشطة التكميلية المولدة للدخل من الزراعة ومن خارجها، وعلى الأخص بالنسبة للنساء. وينبغي أن توجه مثل هذه الأنشطة إلى الأسر والمجتمعات المحلية الأقل قدرة على الاستفادة من مكاسب إنتاج الزراعة المروية. ومع ذلك، فينبغي ألا تبدأ هذه الأنشطة إلا مع هياكل مناسبة تدعمها، وتوفر المشورة في مجالات التدريب والإدارة والتسويق والمجالات الفنية، ومرافق التسليف والادخار.

٣٩- **اختيار القرى:** كانت أهم المؤشرات في اختيار الـ ٤٣٩ قرية للخطط التفصيلية هي ارتفاع درجة انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع نسبة المعدمين، والهجرة إلى الخارج، وانعزال القرية. أما المؤشرات الاجتماعية فتشمل رغبة المجتمعات المحلية في المساهمة في تنفيذ الأنشطة وتوفير لجان الإدارة المشتركة للغابات، أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو غيرها من مجموعات التنمية القروية.

٤٠- وفي أربعة من المقاطعات الست، تم تحديد الخطط التفصيلية للقرى والتعاقد عليها مع مؤسسات بحوث ومؤسسات استشارية خارجية. ولاحظت إدارة الغابات تفاوتا في اختيار هذه الوكالات الخارجية للقرى. فقد كان من رأي الإدارة أن بعض القرى التي وقع عليها الاختيار لم تكن مناسبة من حيث حماس سكانها أو التزامهم بحماية الغابات، وتوافر خدمات كافية لإدارة الغابات في مناطق هذه القرى. بل الأكثر من ذلك، أن الكثير من القرى التي بها نظم مثالية لحماية الغابات كانت موضع تجاهل، الأمر الذي خلق نوعا من الإحباط.

٤١- وبغض النظر عن فوائد منهج التخطيط التفصيلي، فإن المناهج الجماعية قد تكون أكثر فائدة في تحقيق النتائج المتضاعفة والقابلة للتكرار. فالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القروض الصغيرة تقترح أنه من الأفضل عدم انتقاء قرى بمفردها، وذلك من أجل: (١) الحيلولة دون شعور القرى الأخرى بالغيرة، أو بإهمالها، أو بمعاملتها بطريقة ظالمة؛ (٢) خلق كتلة أكبر ودعم أكثر لتدخلات معينة.

التوصيات

⇦ *يوصى المكتب القطري بما يلي:*

- تحسين مراقبة توليد فرص العمل في إدارة الغابات وتحديد المستفيدين، حلا لانتقادات مراجعو الحسابات الحكوميين في عام ١٩٩٩، ولضمان تحديد المستفيدين بصورة سليمة واقتسام إيرادات الغابات، وهي أمور تحتاج إلى تعيين موظفين جدد ليراقبوا المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**؛
- إعادة النظر في ترتيبات اقتسام الإيرادات من توليد فرص عمل لآجال قصيرة، من أجل ضمان وصول الفوائد إلى المجموعات التي يستهدفها **البرنامج** تمشيا مع مبادئ المعونة الغذائية والتنمية؛
- ضمان توفير الأموال النظيرة باستمرار، والبحث عن آليات بديلة مع الشركاء الآخرين لتحويل المعونة إلى نقد، أو استخدام الأغذية بصورة مباشرة في الأنشطة المتعلقة بالتخطيط التفصيلي؛
- إعادة النظر في توزيع الفوائد بين أفراد المجتمع المحلي، ومراقبة ذلك بهدف تحديد المجموعات المحرومة واستهدافها بالذات ببرامج خاصة، ضمانا لحصول جميع أفراد المجتمع المحلي على فوائد الاستثمار في الري والغابات بصورة عادلة؛
- تحسين تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمارات، والمشكلات الاجتماعية – الاقتصادية الكامنة، وحلولها، وعمل مخصصات لتكاليف الصيانة والتشغيل لآجال طويلة (مثل التسويق، والهياكل الاجتماعية).
- إعادة النظر في التوزيع الحالي للأموال المتولدة من أجل القرى كثيفة السكان (٨٠ في المائة) ومبادرات الدعم القطاعي (١٠ في المائة – ١٦ في المائة) والبحث عن فوائد المناهج المتعددة في تحديد المناطق الجغرافية المستفيدة.

المسائل المشتركة في البرنامج القطري

⇦ *قضايا الجنسين*

٤٢- يعتبر التركيز على قضايا الجنسين – من عدة جوانب – أحد الملامح الإيجابية الهامة في البرنامج القطري للهند:

- أدمجت قضايا الجنسين في البرنامج القطري، وفي تصميم أنشطته. فقد دخلت قضايا الجنسين في عمليات التخطيط والرصد والتقييم وكتابة التقارير. كما دخلت البيانات الخاصة بكل جنس على حدة في جميع عقود التشغيل مع الشركاء الآخرين؛
- وضعت خطة عمل لقضايا الجنسين، يجري استعراضها كل سنتين. كما تعقد دورات تدريبية للموظفين النظراء على قضايا الجنسين؛
- تمثل النساء والأطفال نسبة ١٠٠ في المائة من المستفيدين من برنامج الخدمات الإنمائية لرعاية الطفولة، و٨٠ في المائة من المستفيدين من أنشطة مشروع تنمية الغابات القبلية. وبذلك، يكون ٩٥ في المائة من المستفيدين من البرنامج القطري من النساء والأطفال؛

- يعالج البرنامج القطري النقص الموجود في العناصر الغذائية الدقيقة عند المجموعات المعرضة للخطر من النساء والأطفال والمراهقين، عن طريق: (١) تقديم أغذية مدعمة لجميع الأنشطة؛ (٢) تشجيع الإنتاج المحلي للأغذية المدعمة (إنديااميكس Indiamix)؛ (٣) العمل مع الحكومة لإدراج مبادئ دعم الأغذية بالعناصر الدقيقة بالنسبة لجميع الأغذية التكميلية التي يقدمها برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة؛
- قام مشروع تنمية الغابات القبلية الذي يدعمه **البرنامج** – من خلال مؤسسة كير والمنظمات غير الحكومية المحلية المرتبطة بها – بمساندة إنشاء مجموعات التسليف والادخار، التي زادت من فرص النساء في الحصول على قروض؛
- ساند المكتب القطري عملية تعيين مرشدتين للتنمية الاجتماعية من الأموال المتولدة من عنصر الإدارة المشتركة للغابات.

٤٣- حدثت تطورات كثيرة في المكتب القطري فيما يتعلق بقضايا الجنسين، وظهر بقوة اتجاه لمصلحة المرأة في المناقشات التي دارت بين العاملين في المكتب. وقد زاد عدد العاملات من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقياسا على ما سبق، وبناء على تقدير التزام البرنامج القطري بالتزامات برنامج الأغذية العالمي تجاه النساء، فإن أداء البرنامج القطري للهند يعتبر جيدا ومرضيا تماما.

٤٤- ورغم أن ٥٥ في المائة من المشاركين في البرنامج القطري (وهم بخلاف المستفيدين) من النساء والفتيات، فإن الإنجازات في تشجيع المساواة بين الجنسين لا يمكن النظر إليها بمجرد *أعداد* النساء المشاركات في الأنشطة المختلفة. فالبعد الحاسم هنا هو نوعية التغيير: في الإشراف الفعلي للنساء على الموارد التي حصلن عليها أو التي عرفن طريقهن إليها، وفي دورهن مع أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وإذا كان هناك أمل في أن يتدعم مركز المرأة في الأسرة عن طريق زيادة مساهمتها في احتياجات الأسرة من الأغذية، فإن التقدم فيما يتعلق بمشاركتها في صنع القرار أو سيطرتها على الموارد، يبدو بطيئا. ورغم وجود لجان نسائية في أغلب القرى التي ينفذ فيها المشروع، فإن فعالية هذه اللجان في إدخال النساء بصورة إيجابية في عملية صنع القرار مازالت ضعيفة، حيث أن مشاركة النساء مازالت قاصرة – في أغلب الحالات – على الحضور الصامت.

٤٥- وإذا كان من المفيد أن يميل الميزان لمصلحة المرأة، فإن تحقيق تغيير مستدام في أوضاعها، يتطلب إشراك الرجل في العملية. فتمكين المرأة بصورة مباشرة لابد أن يصاحبه معرفة اهتمامات الزوج والابن والأب. فأغلب التقارير تعترف بأن عملية التغيير ستكون بطيئة للغاية ما لم يرى الرجل فائدة بنفسه من تمكين المرأة وإشراكها بصورة كاملة في خيارات التنمية.

التوصيات

⇦ ***يوصى المكتب القطري بأن:***

- يساند الحكومة ويشجعها على تعيين المزيد من مرشدات التنمية الاجتماعية في عنصر الإدارة المشتركة للغابات، من أجل صياغة الخطط التفصيلية وتنفيذها.

⇦ ***يوصى البرنامج بأن:***

- يعيد النظر في المناهج الجارية بالنسبة لقضايا الجنسين لمصلحة منهج أكثر شمولا يرمي إلى زيادة فرص حصول المرأة على الموارد وإدارتها، بالتساوي مع الرجل.

⇦ ***صناعة القرارات بالمشاركة***

٤٦- من أهم أهداف البرنامج القطري للهند، زيادة المشاركة من جانب سكان القرى، وعلى الأخص النساء، وإضفاء صفة اللامركزية على عملية صناعة القرار بحيث تتم على مستوى القرية والحي. ولاشك أن هذه مهمة صعبة وشاقة، وتتطلب بناء الثقة وتغيير علاقات القوى والعمل المكثف على مستوى القاعدة من جانب موظفين مدربين تدريبا جيدا ويتميزون بحساسية واضحة.

٤٧- وقد حدث بالفعل شئ من التقدم في الإدارة المشتركة للغابات، وعلى الأخص في تشجيع المشاركة الإيجابية في عمليات الخطط التفصيلية على مستوى القرية، وفي مساندة إقامة نماذج للمجموعات النسائية بالجهود الذاتية (القروض الصغيرة) ودعم عمليات التدريب والإرشاد الزراعي طويلة الأجل عن طريق المنظمات غير الحكومية (كما حدث في بيهار). أما مواصلة تنمية الشراكة على مستوى القرية فيتطلب وجودا أكبر **للبرنامج** على مستوى الحي، والعمل المستمر مع إدارات الغابات لتعديل هيئة الموظفين الحرجيين، وتحديد المزيد من الشركاء المناسبين من المنظمات غير الحكومية.

٤٨- هناك فرصة ضئيلة لمشاركة واسعة من جانب المجتمعات المحلية في برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة، إذ أنه برنامج قديم يسير وفق أساليب حكومية راسخة. والمفترض أن تقوم الجماعات النسائية بتمهيد الطريق لتيسير عمليات المشاركة. ومع ذلك، فإن الشواهد تبين أن هذه الجماعات لم تتطور بعد إلى مجموعات فعالة للجهود الذاتية. ولابد من حدوث تحول من مجرد توفير محفل للمشاركة أو التمثيل الرسمي للمرأة، إلى السماح بتمكينها الفعلي لفائدة أفراد المجتمع المحلي بأسره.

٤٩- وتتيح المبادرات التجريبية المكثفة الأخيرة في عدد محدود من الأحياء، فرصة للمشاركة الموسعة من أجل عملية أكثر إيجابية، مع مشاركة أعضاء الحكومات المحلية على مستوى المسكن والمربع والحي، ومن مجموعات المجتمعات المحلية التي لها اهتمامات ذات صلة (مثل المشروعات الفردية النسائية الصغيرة).

⇦ ***تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها***

٥٠- من أهم مساهمات برنامج الأغذية العالمي في سياسات الأمن الغذائي للهند، إقامته للوسائل الخاصة بهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وتطبيق هذه الوسائل. وقد وضع **البرنامج** نماذج لهشاشة أوضاع الأغذية على مستوى

الأسرة. وتشير تطبيقات هذه النماذج إلى أن هناك دور ملموس لهذه الوسيلة في مساعدة أحيـــاء/ ومربعـــات معينـــة، وتحسين طرق تحديد المستفيدين فيها.

⇦ الرصد

٥١- كانت هناك عدة تطورات إيجابية في رصد النتائج، والتأثير العام والنهائي لأنشطة البرنـــامج القطـــري. فوثيقـــة البرنامج القطري تعطي قائمة بالمؤشرات الرئيسية المركزة، وإن كانت عامة بعض الشيء. فعقود التشـــغيل الخاصـــة ببرنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة ومشروع تنمية الغابات القبلية تنطوي على أعمال الرصد والتقييـــم بشـــكل عام، ورصد التأثير بشكل خاص. كما أن رصد المستفيدين بحسب الجنس وكتابة تقارير عن ذلك، أمران واردان فـــي هذين النشاطين من أنشطة البرنامج القطري. كما أجريت دراسات قاعدية في القرى. كما تعاقد **البرنامج** مع عدد كبـير من مراقبي المعونة الغذائية في عام ١٩٩٩ بعقود قصيرة الأجل، لاستكمال قدرة الوكالات المنفذة على رصد المعونة.

٥٢- ومع التقدم الذي أحرز في مجال الرصد، بدأت عدة قضايا تتبلور. فالجهود التي بذلت في الماضي لتحسين نظـــام الرصد في البرنامج القطري للهند، اتسمت بكثرة المقترحات التي كان بعضها مركبا ومعقدا للغاية. ورغم أن الوعـــي بأهمية عملية الرصد وتقدير التأثيرات قد زاد، فإن خطط الرصد كانت في أغلب الأحيان طموحة أكثر مـــن الـــلازم، حيث كانت تتطلب قدرات تفوق هؤلاء الذين يقومون بعمليات الرصد، كما أن تكاليفها كانت تفوق ما لديهم من أمـــوال. فقدرات **البرنامج** الحالية على الرصد والتقييم ليست كافية حتى الآن، سواء في المكتب القطري أو في الميدان. وقـــدرة شركاء **البرنامج** المنفذين على رصد الأنشطة بصورة يعتمد عليها، بأكثر من مجرد المدخلات والمخرجات الرئيســـية بهذه الأنشطة، مسألة موضع شك. فالرصد يحتاج إلى إدارة محددة بوضوح لأولويات الاحتياجات من المعلومـــات، ولا يتحقق إلا بتوفير الموارد.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، وحيث أن **البرنامج** لا يطلب تقارير رسمية منتظمة عن أي برنامج قطري ككـــل، بخـــلاف تقرير التقييم في منتصف المدة، فليست هناك عملية موحدة لجمع البيانات أو التحليل أو الرصـــد لأنشـــطة البرنـــامج القطري للهند ككل.

التوصيات

⇦ ***يوصى المكتب القطري بأن:***

- يستعرض أولويات الرصد بتحليل الأهداف الأساسية للبرنامج القطري والصعوبات العديدة التي تواجه عملية الرصد، وتقدير ما يمكن أن يقوم به **البرنامج** وشركاؤه تقديرا واقعيا (وهو التقدير الذي سيحتاج إلى تحديد أولويات المعلومات اللازمة ويركز على الجوانب المتعلقة بمدخلات البرنامج القطري ومخرجاته ونتائجه التي يمكن قياسها، والتي ينبغي كتابة تقارير عنها علانية وبانتظام)؛
- مساعدة الشركاء التنفيذيين في تحسين قدراتهم ونظمهم الداخلية للرصد.

⇦ ***يوصى البرنامج بأن:***

- يعزز منهج البرنامج القطري بوضع شروط للرصد والإبلاغ عن البرنامج القطري ككل (تقرير سنوي موجز مثلا).

⇦ ***تعيين الموظفين***

٥٤- ظل عدد الموظفين في المكتب القطري ثابتا، ولم يتأثر بوضع البرنامج القطري. ومن الواضح أن هؤلاء الموظفين يمثلون مجموعة جيدة من المؤهلات والخبرات اللازمة لتصميم البرنامج القطري وإدارته وتنفيذه، ولكنهم لا يستطيعون القيام بعملية رصد فعالة. وقد عولج هذا النقص بتعيين ستة مراقبين للأغذية بعقود قصيرة الأجل تمول من اعتماد الرصد والتقييم.

٥٥- وبهدف توصيل الدعم الذي يقدمه **البرنامج** إلى أقرب مسافة من مواقع التنفيذ، فإن المكتب القطري يقوم الآن بتنفيذ عملية لإدخال اللامركزية. وقد أنشئ بالفعل مكتب فرعي، سيتلوه مكتبان آخران. ومع ذلك، فإن الهيكل المقترح، الذي يقوم على استغلال المواقع الموجودة من مكتب نيودلهي إلى الميدان، لا يكفي لسد العجز في مراقبي الأغذية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الصعوبات التي تفرضها ميزانية الدعم الإعلامي للتنمية، حيث تتوقف تكاليف الدعم على كمية الأغذية المنقولة.

التوصية

⇦ ***يوصى البرنامج بأن:***

- يستعرض ويعدل الطريقة التقليدية المتبعة في تعيين موظفي المكتب وتوزيعهم على البلدان التي تدير البرنامج القطري. فطريقة تعيين الموظفين لابد أن تتناسب مع القيام بمهام الإدارة والتنفيذ والرصد.

⇦ ***الاستجابة للكوارث الطبيعية***

٥٦- لا يشمل البرنامج القطري للهند على أي تخطيط صريح لحالات الطوارئ من أجل تخفيف حدة الكوارث. ومع ذلك، فعندما حدثت مثل هذه الكوارث (الفيضانات في آسام، والجفاف في راجستان، والإعصار الهائل في أوريسا)، تصرف **البرنامج** بسرعة بناء على طلب الحكومة أساسا. وكانت وسيلته الرئيسية في مثل هذه الحالات، هي الإسراع

بتسليم الموارد المقررة في البرنامج القطري إلى برنامج الخدمات المتكاملة لرعاية الطفولة ومشروع تنمية الغابات القبلية في مقاطعة بعينها، وإعادة تخصيص الموارد وتركيزها في المناطق الجغرافية الأكثر تضررا من غيرها. ومع ذلك، فإن مثل هذه المساعدات التي قدمت لمواجهة الكوارث الطبيعية، لم تقدم إلا في الولايات التي يوجد فيها **البرنامج** بالفعل.

٥٧- وخلاصة القول، فإن آلية البرنامج القطري للهند سمحت بالفعل بالتحويلات الضرورية في موارد الأغذية في حينها وبطريقة تتسم بالكفاءة. وقد سهل وجود **البرنامج**، ومعارفه الفنية، وإخلاص موظفيه وتعاونهم في إطار استجابة منسقة تتسم بالكفاءة لمنظومة الأمم المتحدة، تقديم هذه المساعدات. فقد أصبحت استجابة الأمم المتحدة لإعصار أوريسا في عام ١٩٩٩، نموذجا للتنسيق الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجالات البرمجة والتنفيذ.

ملاءمة سياسة البرنامج لسياسة تحفيز التنمية

٥٨- قام المكتب القطري باستعراض للسياسات في منتصف المدة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ لتقييم مدى توافق البرنامج القطري للهند مع مبادئ سياسة تحفيز التنمية. وخلص الاستعراض إلى أن تركيز البرنامج القطري الحالي وأهدافه تتفق أساسا مع سياسة المعونة الغذائية والتنمية. ومع ذلك، فقد أوضح الاستعراض أن الأثر الإنمائي لهذه التدخلات كان محدودا بسبب غياب المدخلات التكميلية. ويتفق هذا التقييم مع هذه الاستنتاجات، وما خلص إليه الاستعراض بالنسبة للمعونة الغذائية والتنمية.

نطاق البرنامج القطري في المستقبل

٥٩- تتفق بعثة التقييم بشكل عام مع استعراض السياسات في منتصف المدة في كثير من استنتاجاته الرئيسية. فالبرنامج القطري الحالي منتشر على نطاق واسع للغاية، ولابد من التحرك باتجاه تركيزه على مناطق جغرافية أقل اتساعا، سواء بتقليل عدد الولايات أو بتقليل الأحياء داخل كل ولاية من الولايات المختارة. ولاشك أن اختيار الولايات المستهدفة من بين أفقر الولايات الشمالية المكتظة بالسكان، هو اختيار مناسب.

٦٠- ركزت أول مسودة لوثيقة مخطط الاستراتيجية القطرية تركيزا شديدا على تحقيق التآزر بين مختلف تدخلات **البرنامج**. وإذا كان هذا المنهج له فوائده، فإن المشكلة الأساسية التي تواجه **البرنامج** هي محدودية المدخلات التي يمكن أن يقدمها. فالأمر يحتاج إلى مدخلات تكميلية لزيادة إنتاجية المدخلات التي يقدمها **البرنامج** من الأغذية. وهذا بدوره يتطلب تحديدا دقيقا للشركاء الذي يستطيعون تكملة موارد **البرنامج** بصورة فعالة، ويدخل ضمنهم المنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، والوكالات المانحة بخلاف الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية. وفي هذا المجال، فإن التآزر الحاسم الذي يحتاجه **البرنامج** الآن ليجتاز هذه العقبة، هو التآزر مع الوكالات الشريكة، بالإضافة إلى التآزر بين أنشطته هو نفسه.